" مكتب الادعاء العام الشعبي " يقر فتح فروع له في المحافظات ويؤكد الاهتمام بالعنصر النسوي

في اعقاب الاجتماع الموسع لمكتب الادعاء العام الشعبي الذي عقد صباح السبت الماضي في بغداد والذي حضرته جمهرة واسعة من سياسيين واعلاميين وقانونيين وناشطين في منظمات المجتمع المدني، عقد مكتب الادعاء العام الشعبي في بغداد اجتماعا ناقش واقر عددا من التوصيات وبرامج العمل التي ركزت في معظمها على توسيع الاتصال بمختلف اوساط المجتمع المدني في بغداد والمحافظات الاخرى لضم شخصيات اخرى اليه، مع التأكيد على ضرورة الاهتمام بالعنصر النسوي.

وناقش المكتب في اجتماعه تشكيل اللجان الاختصاصية ومكاتب الفروع في المحافظات مع الاخذ بالاعتبار ان المكتب لا يقتصر العمل به على القانونيين وانما هو منفتح على جميع التخصصات الاخرى ذات الصلة والرغبة باسناد ودعم العمل الذي اسس من اجله المكتب.

رئيس المجلس الاعلى للسلم والتضامن يتوسط مكتب الادعاء العام الشعبي

بغداد/ المدى

وعلمت (المدى) ان اجتماع السبت المقبل للمكتب سيتناول التوجهات المهنية كما يقر نواة التشكيلات وفروع المكتب في المحافظات.

تجدر الاشارة الى ان مكتب الادعاء العام الشعبي تشكل في بغداد برئاسة الاستاذ فخري كريم رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن وعضوية كل من السادة القانونيين: وسام ياسين البصري، صادق التميمي، يحيى العتابي، عبير الهنداوي، عدنان السعد، نعيم نهر، تأميم العزاوي، احمد عباس، مجيد السعد، سلام ججو، سعاد سلمان داود، ميساء باقر، حاتم السعدي، حميدة الايوبي، جعفر حمول هجول، صلاح حسن الشمري، كامل عبد الامير العادلي.

وتنشر المدى في ادناه نص النسخة المنقحة للاهداف والنظام الداخلي لمكتب الادعاء العام الشعبي.

المجلس العراقي للسلم والتضامن
مكتب الادعاء العام الشعبي
(منظمة غير حكومية)
الأهداف والنظام الداخلي

المقدمة:

من اجل بناء دولة وطنية اتحادية مدنية تعددية حرة وديمقراطية ومن أجل دعم ضحايا النظام السابق والسعي لإنصافهم ورد الإعتبار لهم وتعويضهم عن الأضرار المادية والمرارات النفسية التي تعرضوا لها من خلال إستخدام جميع الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك.

ومن أجل الدفاع عن قضايا المواطنين الذين تنتهك حقوقهم وحرياتهم من قبل الأجهزة الأمنية والقوات الأجنبية والشركات الأمنية والعمل على وقف هذه الإنتهاكات والكشف عنها وتعريض المسؤولين عنها للمساءلة والمحاسبة طبقاً للقانون والدستور والإتفاقيات الدولية والسعي لإزالة أي قيد أو حصانة تحول دون تحقيق ذلك والعمل على تمكينهم من الحصول على حقهم بالتعويض العادل عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

ومن أجل المساهمة في تهيئة شروط وجود تيارات إجتماعية فاعلة في خلق راي عام يناصر قضايا حقوق الإنسان بغية تعميق أسس الديمقراطية وتأصيلها في المجتمع والنظام العام.

ومن أجل دفع مؤسسات الحكم على العمل بكفاءة وشفافية كاملة وأن تخضع للمساءلة الفعالة فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان وسوء إستخدام السلطة في ادارة المال العام وإستناداً لنص المادة (١٤) من النظام الداخلي للمجلس العراقي للسلم والتضامن وإستناداً لقرار هيئة رئاسة المجلس المتخذ في الإجتماع الأول في ٢/١٠/ ٢٠٠٥، تم تشكيل (مكتب الإدعاء العام الشعبي) ويكون له نظام داخلي ينظم عمله وأهدافه وفق الآتي:

المادة الأولى

إسم المكتب : مكتب الإدعاء العام الشعبي.

المادة الثانية

مقر المكتب: بغداد وله ممثلون في مناطق العراق كافة.

المادة الثالثة

المكتب مستقل إدارياً ولا سلطان عليه فيما يتعلق بعمله وفي حدود النظام الداخلي.

المادة الرابعة

أهداف المكتب:

العمل بالوسائل الديمقراطية، عبر تعبئة أوساط الرأي العام وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء دولة وطنية مدنية حرة وديمقراطية.

تبني قضايا المواطنين الذين يتعرضون للتعدي من الأجهزة الأمنية (الشركات) والقوات الأجنبية في البلاد وفضح الإنتهاكات التي تستهدفهم والعمل على وضع حد لها ورفع أي حصانة عنها سوى ما توفره القوانين العراقية.

متابعة قضايا ضحايا العمليات الإرهابية والنظام السابق والترافع عنهم والسعي لإزالة الحيف عنهم وإعادة الإعتبار لهم وتعويضهم عما لحق بهم من ضرر مادي ومعنوي.

المساهمة في مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات البلاد بإتخاذ كافة الوسائل والإجراءات المشروعة.

السعي لتمكين الأفراد والمنظمات غير الحكومية كافة من قواعد للشفافية في مراقبة أعمال الإدارة عبر إستخدام جميع الوسائل والإجراءات وفي مقدمتها اللجوء الى القضاء لتأصيل هذه القواعد في مؤسسات الدولة.

السعي لإلزام الإدارة السياسية وجميع المؤسسات الحكومية بالتقيد بقواعد الشفافية والكشف عن المعلومات والبيانات سيما بما يتعلق بإدارة المال العام من خلال إستخدام كل الوسائل المشروعة طبقاً للدستور والقانون والإتفاقيات والمعايير الدولية.

رصد التمييز وسوء توزيع وإعادة توزيع وإستخدام الدخل القومي وإدارة المال العام في التنمية والتصدي له بالوسائل المشروعة كافة.

جمع البيانات والوثائق وتلقي الشكاوى عن قضايا الفساد المالي والإداري وإساءة إستخدام السلطة وفحص هذه البيانات والوثائق وتدقيق الشكاوى الواردة لتقدير أهميتها ومصداقيتها بغية إعتمادها كأدلة في الإجراءات التي يقرر المكتب إتخاذها.

مراقبة القوانين والإجراءات الصادرة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ومدى إنسجامها مع نصوص الدستور وقواعد العدالة والإنصاف طبقاً للإتفاقيات والمعايير الدولية وإستخدام حق الطعن بعدم مشروعيتها أمام الإدارة ذاتها أو أمام القضاء.

مراجعة القوانين والإجراءات التي إتخذتها سلطة الإئتلاف المدنية والتي لا تنسجم مع النصوص الدستورية والإتفاقيات والمعاهدات والإعلانات الدولية والسعي لإلغائها بإستخدام كافة الوسائل المشروعة.

السعي لتقييد المؤسسات كافة بقواعد للشفافية في الكشف عن المعلومات والبيانات الضرورية للأفراد والتي تتعلق بإدارة شؤونهم المالية والسياسية والإقتصادية والأمنية حتى يتمكنوا من مراقبة المسؤولين السياسيين والإداريين الذين يمثلونهم.

إقامة الدعاوى والشكاوى بشكل منفرد أو بموجب تخويل من أصحاب المصلحة من المتضررين من الإجراءات التنفيذية والتشريعية.

التواصل مع منظمات المجتمع المدني في داخل البلاد وخارجها والإتصال بالهيئات الحكومية ذات العلاقة بالشفافية والرقابة (هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية) كلما كان ذلك ضرورياً وكذلك الإتصال بجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن الإستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم بما يحقق أهداف المكتب.

مراقبة شروط الكفاءة والنزاهة فيما يتعلق بتولي الوظائف العامة سيما المهمة منها والتي تتعلق بإدارة شؤون الأفراد الحيوية والكشف عن اي إنتهاكات أو مخالفات جسيمة بهذا الصدد.

المساهمة بتطوير الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالكشف عن بيانات إدارة المال العام ووقف إنتهاكات حقوق الإنسان والكشف عنها من خلال إستخدام الصحافة والإعلام والطعن بإجراءات الإدارة وإعتماد القضاء.

نشر الثقافة الخاصة بقضايا الشفافية والفساد وإنتهاكات حقوق الإنسان والطرق والإجراءات القانونية المعتمدة من خلال عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات وبالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والنقابات والإتحادات والأفراد والإستعانة بوسائل الإعلام والتعبير كافة وحشدها لدعم الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف المكتب.

إصدار نشرة توثق إجراءات المكتب المعتمدة في مواجهة الإدارة الخاصة بإنتهاكات المال العام وحقوق الإنسان.

إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تتضمن مشاريع القوانين المعدة والقوانين المشرعة وإجراءات السلطة التنفيذية والمنشورة في الجريدة الرسمية وقرارات المحاكم التي لها علاقة بتحقيق أهداف المكتب.

إعداد الدراسات المهمة واللازمة لتحقيق أهداف المكتب ونشرها.

المادة الخامسة

العضوية:

يتألف مكتب الإدعاء العام الشعبي من الأعضاء المنتسبين له.

أولاً: شروط العضوية:

أن يكون محامياً ممارساً حسن السمعة والسلوك.

أن يقر النظام الداخلي للمكتب.

أن يحافظ على روح العمل الطوعي والجماعي بين أعضاء الهيئة وأن يلتزم بأداء المهام المكلف بها.

أن يساهم في نشاطات وفعاليات المكتب

ثانياً: للمكتب أن يضم في عضويته إستشاريين من الحقوقيين والقضاة المرتبطين بالوظيفة العامة وكذلك الإقتصاديين والمهندسين وأي تخصص آخر يخدم تحقيق أهداف المكتب ويقدمون له المشورة.

ثالثاً: يحق الإنتساب بصفة عضو مؤازر لمن يرغب بدعم المكتب مالياً.

المادة السادسة

زوال العضوية:

أولاً: تزول العضوية في الحالات التالية:

إنسحاب العضو من العمل المكلف به دون مبرر.

الإستقالة التحريرية وإبلاغ المكتب بها.

إذا ثبتت مخالفته لأي من شروط العضوية.

إذا إرتكب العضو خطأ مهنياً جسيماً أو مخالفات سافرة وصريحة تسيء لسمعة المكتب وتلحق ضرراً بأهدافه ونشاطاته.

ثانياً: يلزم العضو الذي تزول عنه العضوية بإعادة جميع البيانات والوثائق التي بحوزته والتي تخص عمل المكتب.

المادة السابعة

أولاً: يتكون المكتب من مجلس تنفيذي لا يقل عن سبعة أعضاء.

ثانياً: المجلس التنفيذي هو السلطة الفعلية ورئيسه هو رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن ويكون له سكرتير يتم اختياره من بين اعضاء المكتب.

ثالثا: يتكون المجلس الإستشاري ممن ذكروا في المادة الخامسة (ثانياً) لا يقل عددهم عن ثلاثة.

المادة الثامنة

يختص المجلس التنفيذي بما يأتي:

يناقش أعمال ونشاطات المكتب وإقرارها.

الموافقة على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المكتب.

رسم سياسة المكتب ووضع الخطط الهادفة لتطوير عملها.

توزيع المسؤوليات بين الأعضاء وتشكيل لجان مشتركة وفقاً للحاجة.

مناقشة الشؤون المالية والإدارية وإقرار الميزانية.

إقرار النظام الداخلي وإجراء التعديلات عليه والبت بالعضوية.

التشاور مع المجلس الإستشاري بشأن القضايا المطروحة والإستعانة بخبراتهم من أجل تحقيق أهداف المكتب.

المادة التاسعة

يجتمع المجلس التنفيذي في جلسة إعتيادية كل أسبوع في الأقل وفي جلسة غير إعتيادية بطلب من الرئيس أو إثنين من الأعضاء سواء من المجلس التنفيذي أو الإستشاري.

للمجلس الإستشاري أن يحضر أي من جلسات المجلس التنفيذي وأن يبدي المشورة بصدد القضايا المطروحة.

تصدر قرارات المجلس التنفيذي بالأغلبية وإذا تساوت الأصوات فيرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس المكتب.

المادة العاشرة

للمجلس التنفيذي التشاور مع سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن بشأن أي من القضايا لغرض الإطلاع والتنسيق بما يتخذ من إجراءات تخص أعمال المكتب.

يقدم المجلس التنفيذي تقارير دورية عن أعماله وشؤونه المالية الى سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن.

المادة الحادية عشرة

للمكتب ومن أجل تحقيق أهدافه أن يضيّف أياً من الأشخاص أو المسؤولين أو ممثلي منظمات المجتمع المدني للتباحث حول قضية ما تدخل صلب أهداف المكتب.

المادة الثانية عشرة

أولاً: للمكتب أن يتصل بالأفراد والمؤسسات الرسمية والمدنية ميدانياً والإطلاع على تفاصيل قضية ما تتعلق بأهداف المكتب.

ثانياً: يلتزم المكتب المحافظة على سرية مصدر المعلومات.

المادة الثالثة عشرة

مالية المكتب:

يكون للمكتب صندوق مالي تتكون ايراداته من:

الأموال المخصصة من المجلس العراقي للسلم والتضامن.

تبرعات أعضاء المكتب

المساعدات المالية غير المشروطة والتي لا تتعارض مع أهداف المكتب.

ريع إصدارات المكتب والفعاليات التي يقوم بها.

المادة الرابعة عشرة

يعتمد المكتب الضوابط المالية المعمول بها في المجلس وتخضع شؤونه المالية للمتابعة والمراقبة والتدقيق وفق نظام المحاسبة الموحد.

المادة الخامسة عشرة

يمسك المكتب السجلات الضرورية لتوثيق عمله وقراراته ومراسلاته.

اسماء المشمولين بمنحة صندوق التنمية الثقافي من الادباء والكتّاب والفنانين

عفيفة اسكندر
حسين نعمة
يوسف العاني
نوري الراوي
مؤيد نعمة
حسب الشيخ جعفر
سجاد الغازي
علي حمدان
ابراهيم سبتي
حاكم الحداد
جاسم محمد الشواي
ستار جاسم جواد
خيري عباس حسن
حسن عاتي الطائي
محمد جبار الخطاط
زهير بهنام بردى
محمد علي خضير البصراوي
عباس خلف علي
سعدون هليل حطاب
عبد الرزاق صالح علي محمد
يعرب السعيدي

حسين عبد اللطيف
محمود عبد الوهاب
قصي الخفاجي
الياس الماس محمد
عادل كاظم
جبار مراد حسن البياتي
عبد عون الروضان
سلمان الجبوري
نصيف جاسم موسى
حنون مجيد
احمد خلف
جاسم عاصي
سليمان داود مجيد البكري
علي مزاحم عباس
طلال حسن عبد الرحمن
موفق محمد
حامد المظفر
زهير احمد القيسي
جهاد مجيد
محمد سمارة
محمد سعدون

سباهي
يعقوب افرام منصور
عبد الزهرة عبد علي
عصام القدسي
امين جياد
سلمان شهيب
حسين الهلالي
حسن عبد الرزاق
محمد علي الخفاجي
كمال لطيف سالم
علي الشيباني
بولص شليطا
محمود الظاهر
مهدي النجار
علي الطائي
انور عبد العزيز
محسن الخفاجي
محسن ناصر الكناني
محمود نمر
سليم السامرائي
مجيد جاسم العلي
عبد الحسين الغراوي
كاظم الحجاج

علي شبيب ورد
مجيد الموسوي
هادي الربيعي
جعفر علي جاسم
ستار الناصر
شاكر مجيد سيفو
كاظم اسماعيل كاطع
كرم الاعرجي
حميد عبد الوهاب حسن
عبد المنعم علي حسن
كمال النعيمي
جابر علي جاسم
فاضل محمود موسى قزاز
جاسم وحيد محمد
صادق علي شاهين
عادل كوركيس
طارق شاكر
طه سالم
زهرة الربيعي
آزاد وهي صموئيل
مديحة عباس هواز
رحيم محمد

التكريتي
عبد المجيد عبد الحميد محمد فليح
فاضل جاسم
سناء سليم علي
كاظم فارس
عبد الامير السماوي
علي بصيص
غازي القيسي
كريم منصور
كمال محمد
عبد الجبار الدراجي
عبد فلك
عبد الزهرة مناتي
سهام محمد عبد الرحمن (احلام وهبي)
خالد عبد الجليل
كريكور بدراوس سكريس
ياسين طه اسماعيل الشيخلي
خزعل مهدي علي
سلام غلام علي

(سلمان المنكوب)
قاسم عبد حسون (قاسم عبيد)
عبد الحسين نمر
رحيم كاظم صياح
عباس حسين خضر البصري
يونس عباس صالح الداييني
اسماعيل عبد الستار محمد
صبحي صالح حسون السامرائي
فاضل جاسم محمد الصفار
مجيد حميد فرج
اكرم جاسم محمد
قاسم صبحي حميد
كاظم فليح عزيز
محمد جواد اموري
محمد شكري جميل
خليل الرفاعي
نجم عبد
محمد حسين جودي

حميد ياسين
مكي البدري
حسين علي محفوظ
فهد الاسدي
محمود عبد الوهاب
حامد الهيتي
حسين حسن
حميد المطبعي
داود سالم
عدي العبادي
فؤاد ذنون مجيد
هناء عبد الله
صبرية ابراهيم غضبان
امل خضير داود
سليمة خضير داود
سهى بهاء عباس
لقاء شكر محمود
نجاح صبحي محمد
تركي جبار
هديل مهدي خلف
نهى صالح جاسم
انتصار عبد الله محسن